

مشروعات «القرى الذكية» في الأقاليم.. محلك سر

إيمان دراز

شهدت الفترة الماضية الإعلان عن عدد من المشروعات التكنولوجية في عدد من المحافظات منها المنصورة وبسيط والإسكندرية، ومحافظات الصعيد لتأسيس نماذج أخرى من القرى الذكية كالموجودة في القاهرة حالياً، إلا أن الخطوات الفعلية لم تر النور بعد.

وتتساءل «المال» حول العقبات التي تواجه تكرار التجربة وأهمية تنفيذ مشروعات بحجم القرية الذكية الموجودة في 6 أكتوبر في مناطق جديدة، وأثر ذلك على نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟

يرى الدكتور أحمد العطيبي الخبير في مجال الاتصالات أن حجم الاستثمارات التي تم ضخها لإنشاء القرية الذكية يصل إلى 10 مليارات جنيهه كان من الأفضل استغلالها بشكل أفضل في بناء صناعات جديدة قوية، وأشار إلى أن تكرار التجربة يحتاج إلى استثمارات ضخمة قد لا تتوفر في الوقت الحالي.

وأضاف «العطيبي» أن تجربة القرية الذكية على الرغم من أهميتها، فإنه يجب تحقيق التوازن بين الاستثمارات في تشييد المباني، والاستثمارات في بناء الصناعة وتدريب الأيدي العاملة، واكتساب المهارات (Soft Skills).

وأشار إلى أن حجم الدعم الذي يوفره «صندوق دعم الشركات» الذي يقدر بحوالي 10 ملايين جنيه، والذي من المقرر مضاعفته في الفترة المقبلة لا يكفي لتحقيق توسعات في أماكن جديدة وخلق التوازن المطلوب بين استثمارات الصناعة وتكاليف الصناعة، وأضاف أنه إذا لم يتضاعف حجم الاستثمار إلى ثلاثة أو أربعة أمثاله فلن نستطيع تحقيق النمو المطلوب في القطاع.

من جانبها أوضحت «فاتيحات نصير» مديرة العلاقات العامة والاتصالات بشركة القرى الذكية أنه من المقرر إنشاء نموذجين آخرين من القرية الذكية الأول في دمياط، وتم تخصيص الأرض المطلوبة للمشروع بالقرب من ميناء دمياط، إلا أنه لم تبدأ خطوات التنفيذ بعد، ومن المتوقع أن يكون المشروع الثاني في مدينة الإسكندرية.

يذكر أنه جار الأنشاء من الترتيبات الخاصة بتأسيس قرية دمياط الذكية باستثمارات تصل إلى مليار جنيه وبمساحة تصل إلى 100 فدان كمرحلة أولى لها في خطة تستهدف إقامتها على 250 فداناً خلال ثلاث مراحل مشيراً إلى أنها تستخدم الشركات العاملة في المشتقات البترولية، وصناعات السفن والحاويات.

وتأسست شركة القرى الذكية عام 2001 برأسمال مرخص به 500 مليون جنيه، ومدفوع 100 مليون جنيهه تساهم وزارة الاتصالات بـ20% من رأسمالها، وبقيمة الأرض بمدينة السادس من أكتوبر فيما يساهم القطاع الخاص بـ80% من إجمالي رأسي المال، وتضم القرية أكثر من 100 شركة يعمل بها 20 ألف موظف متوقعة زيادتهم إلى 80 ألف بحلول 2014.

ومن جانبه يرى المهندس وائل أمين، رئيس شركة «Iworks» في القرية الذكية تعتبر بمثابة الرمز أكثر من كونها استثمارات، لأن مصر كانت بحاجة لتقديم مركزها في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الفترة من 2001 حتى الآن، والقرية الذكية كانت ستحقق لعصر هذا الغرض حتى يعرف الجميع.

إننا نملك الخبرة والكفاءة والبنية التحتية للاستثمار في هذا القطاع، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للقطاع وبالمثل تحقق الهدف المطلوب خلال الفترة الماضية حيث أصبحت لعصر مكانة بين الدول المقدمة لخدمات التكنولوجيا، لذا فإننا لسنا بحاجة لتكرار تجربة القرية الذكية بالشكل نفسه، لأن المناخ الحالي لقطاع الاتصالات يسمح بمزيد من



وائل أمين

الاستثمارات المحلية والأجنبية، وأشار إلى أن القطاع الخاص يستطيع تنفيذ مشروعات عملاقة بهذا الحجم في محافظات أخرى إذا رأى أن ذلك سيحسبته من تقديم نفس مستوى الخدمة ودون الحاجة للتفكير في القاهرة والإسكندرية. وأضاف «أمين» أنه بالفعل هناك بعض المحافظات استطاعت تحقيق نجاح في مجال الاتصالات، منها محافظة المنصورة والتي أصبح بها أكثر من مركز اتصالات على مستوى عالٍ، وأن هناك بعض البدايات في الصعيد إلا أن الأقاليم ما زالت بحاجة لمزيد من الاستثمارات.

وأشار إلى أن أسبوط والمنصورة وطلطا من الأماكن الشهود لها بالكفاءة في قطاع الاتصالات والقدرة على التصدير سواء المنتجات أو الخدمات.

وأكد «أمين» أن تكنولوجيا المعلومات ليست غاية لهذه المشروعات وإنما يجب أن تكون وسيلة للتنمية وتطوير باقي الصناعات ورفع الكفاءة الإنتاجية، وأنه من الممكن إقامة مجمعات صناعية جديدة تضم شركات للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل تكاملي يحسن أداء العمل، ومن جانبه أكد طارق الصميلي رئيس جمعية «انصاف» أن وزارة الاتصالات لديها خطة لتنمية الأقاليم والمحافظات الأخرى، منها التخطيط لإنشاء قريتين ذكيتين في كل من إسكندرية ودمياط تعمل لخدمة الصناعات الموجودة في كل محافظة.